The Guardians of the Cedars
National Lebanese Movement

The Commander

حراس الأرز
حركة القومية اللبنانية

القائد

صدر عن حزب حرَّاس الأرز ــ حركة القومية اللبنانية، البيان الأسبوعي التالي:

عثرت وزارة الدفاع على رفاة ثلاثة عشر جثة في حفرةٍ نبشتها في الباحة الخلفية للوزارة عائدة لعسكريين لبنانيين قتلوا على يد جيش الإحتلال السّوري في ١٣ تشرين الأول عام ١٩٩٠ أثناء إجتياح المناطق الشرقية، وقد ذكرت وسائل الإعلام المحلية هذا الخبر بشكلٍ عابر، وقالت إن نبش الرفاة قد تمّ بناءً على إستجواب قدمه النائب جبران تويني إلى الحكومة.

لم يفاجأ أحد بالخبر لأن الكل كان يعلم إن السّوريين أقاموا أكثر من مقبرة جماعية في الأراضي اللبنانية وبخاصةٍ في محيط دير القلعة في بيت مري، ولأن القتل الجماعي وإخفاء الجثث هو تقليد سوري معروف. ولكن المفاجأة كانت: أولاً، في صمت الدولة المطبق مدة ١٥ عاماً عن هذه الجريمة البشعة، وإمتناعها المتعمد عن البحث عن مصير هؤلاء الجنود التابعين لها والمطمورين على بعد أمتار من مقرّ قيادتهم مما يجعلها شريكاً في الجريمة ويضعها في دائرة الإتهام المباشر بجرم التواطؤ المتمادي وإخفاء المعلومات عمداً.

ثانياً، في التعتيم المقصود ربما عن هذه المجزرة من قِبَل وسائل الإعلام حيث إنها إكتفت بنشر الخبر في صفحاتها الداخلية وبشكل مقتضب من دون إعطائه البعد الإعلامي الذي يستحق، عِلماً إن جريمة بهذه البشاعة، لو حصلت في بلدٍ يحترم مواطنيه لكانت أسقطت حكومات وهزّت عروش الحاكمين.

ثالثاً، إمتناع الحكومة الحالية عن التنديد العلني بهذه المجزرة، وإحجامها عن تكليف الأجهزة القضائية لكشف ملابساتها والمتورّطين فيها وتقديمهم إلى العدالة إسوةً بمجزرة إغتيال رفيق الحريري ورفاقه، عِلماً أن المجزرتين متساويتين من حيث الفظاعة، ولا فرق بين ضحايا فقراء وضحايا أغنياء، ولا يجوز تهميش الفقراء مرّتين، مرّةً في حياتهم ومرّةً في مماتهم، وعِلماً أيضاً إن التحقيق في هذه القضية سهل المنال ولا يلزمه ديتليف ميليس بل قرار وإرادة.

والكلام عن هذه القضية يقودنا إلى الكلام عن قضية المفقودين اللبنانيين في السّجون السّورية نظراً لترابط القضيتين وكون الفاعل واحد. ولا بُدّ من وضع حَدّ لهذه المأساة المزمنة وإغلاق هذا الجرح المفتوح منذ عشرات السنين، وفي هذا الإطار ندعم مطالب أهالي المفقودين لجهّة تكليف لجنة دولية لكشف تفاصيل هذه القضية وملابساتها بعد أن فشلت كل اللجان اللبنانية والسّورية في التوصّل إلى نتيجة ملموسة.

أربعة وستون يوماً مضوا ورفاقنا ما زالوا قيد الإحتجاز القسري وضحية سياسة قمع الكلمة وحرّية الرأي مما ينفي عن الحكومة صفة الإنتماء إلى حركة ١٤ آذار كما تدّعي، مع تذكيرها بأنه لولا الكلمة الحرّة التي إنطلقت من أفواه شباب ١٤ آذار لما حصل التحرير ولما وصلت هذه الحكومة إلى السلطة أصلاً.

لبَّــيك لبـــنان

أبو أرز
في ١٨ تشرين الثاني ٢٠٠٥